14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الخميس 10 مارس 2011 م - الموافق 5 ربيع الثاني 1432 هـ - العدد 15107 - السنة الثالثة والأربعون - رقم الإيداع 2

نقابة الصحافيين فرع عدن تعبر عن وقوفها مع مطالب الصحافيين والعاملين بمؤسسة 14 أكتوبر

عدن/ 14 أكتوبر:

عبرت نقابة الصحافيين اليمنيين فرع عدن عن تضامنها مع المطالب التي رفعها الصحافيون والعاملون في مؤسسة (14أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر بوقف الإجحاف بحق الموازنة المالية السنوية لمؤسستهم لعام 2011م الذي انعكس سلباً على حقوق ومستحقات الصحافيين والعاملين فيها وأثر تأثيراً كبيراً على نشاط وإنتاج المؤسسة الطباعي والصحافي.

ودعا فرع النقابة بعدن في بيان صحافي صدر أمس الجهات المختصة إلى ضرورة تنفيذ ما جاء في مطالب اللجنتين الصحافية والعمالية في المؤسسة وإعادة الخصم من الدعم الذي تقدمه الحكومة وإلغاء التخفيض الجائر ومساواة المؤسسة بالمؤسسات الصحافية النظيرة لها في العاصمة صنعاء بما يمنع التمييز ضد الصحافيين والعاملين في المؤسسة في العام 2011م.

وطالبت نقابة الصحفيين بعدن الجهات المختصة بإعادة الدعم المقدم لموازنة المؤسسة لعام 2010م وزيادته بالنسب نفسها التي زادت بها موازنات المؤسسات الإعلامية في صنعاء وعدم التفرقة بين المؤسسات والمرافق الإعلامية، مؤكدة أن هذا العمل هو ممارسة تمييزية على مؤسسة (14 أكتوبر) وصحافييها وعمالها وموظفيها.

وشدد فرع النقابة بعدن على أنه سوف يقف إلى جانب الصحافيين والعاملين في المؤسسة في أي عمل قانوني ودستوري يقومون به لصالحهم وصالح مؤسستهم.

ميزان الكلام

الحب الحقيقي هو الذي تحس به بعد فوات الأوان

استعمال التلاميذ في معارك الكبار.. خطيئة

مع تزايد استعمال الأطفال وطلاب المدارس من قبل الأحزاب، أبدى مكتب منظمة اليونيسيف في اليمن قلقه من هذه الظاهرة وطالب جميع الأطراف بعدم الزج بالأطفال في قضية أو قضايا «الراشدين».. ولو كان في هذه الأطراف «راشدون» لكان مثل هذا القلق أو هذه الدعوة قد صدرت منهم قبل صديقنا «الفرنجي».

فيصل الصوفي

ومن يتابع المشهد السياسي في الساحة سيجد أن الأطفال وتلاميذ المدارس مستخدمون فعلاً في هذه اللعبة، ويكفي أن يلقي المرء نظرة على بيانات (المشترك) وعلى صحفه الورقية والالكترونية ليتأكد من أن الأطفال وتلاميذ المدارس مستخدمون فعلاً، بل من السهولة رؤيتهم في المظاهرات والاعتصامات التي تنقل عبر شاشات التلفزة، ويبلغ حماس بعض الآباء والأمهات لهذا الطرف أو ذاك اصطحاب أطفالهم إلى تلك الأماكن. وإلى الآن توفي أكثر من طفل وتعرض عشرات لعنف جسدي واضح، هذا فضلاً عن إخراجهم من المدارس إلى الشوارع وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية تعليمية وسلوكية.

وزير التربية والتعليم يقول إن وزارته ستقاضي من يستخدم طلاب المدارس في معركته السياسية وقبل أمس سمعت أحد المحافظين يقول للطلاب: إذا جاء واحد من المعلمين أو غيره يقول لك هيا إلى المظاهرة «طنه كف»! وكل هذا غير كاف، ما لم يرجع الجميع إلى رشده، ويدركوا أن التلاميذ والطلاب يجب أن يبقوا في أماكنهم الحقيقية.. في المدارس.. فمهمتهم وهم في هذا السن أن يتعلموا، وليس «النضال» في ميادين لا علاقة لهم بما يدور فيها بين الكبار.. وعلى أنصار السلطة عدم استعمال طلاب المدارس الثانوية في مظاهراتهم بحكم نفوذهم على هذه المدارس، لأن ذلك قد دفع المعارضة إلى استخدام الأطفال والتلاميذ الصغار في المدارس والمعاهد التي لهم عليها نفوذ أيضاً.. وهذا واضح بدليل أن كل الصغار الذين ماتوا وأصيبوا في المظاهرات كانوا في صفوف المعارضة.. وتقع على الوالدين والأقارب مسؤولية كبيرة في حماية أولادهم من هذا الاستخدام القذر للأطفال من قبل السياسيين غير الراشدين.. وهناك نماذج كثيرة لأسر أعرفها اتخذت موقفاً رشيداً، وهو إذا كانت المدرسة ستخرج طلابها غداً إلى الشارع، فإن أولادنا سيبقون في البيت.. فأن يحرموا من ست حصص أهون من أن يحرموا وفي الوقت نفسه يصبحوا عرضة للخطر.

مع ذلك تبقى الإجراءات التي تحدث عنها وزير التربية والتعليم مهمة، وأول من يجب أن تتخذ بحقهم المسؤولون عن الإدارة المدرسية والمعلمون الذين يستغلون مواقعهم لاستعمال التلاميذ والأطفال لصالح هذا الطرف أو ذاك، فهم مربون ومعلمون، وكلاء المجتمع في تعليم أبنائه، وليس من حقهم أن يوظفوا المدارس لدعم مواقفهم السياسية.. لديهم وسائل وساحات أخرى لممارسة السياسة والحزبية، وكلها تقع خارج المدرسة، فالوضع الطبيعي للمدرسة هو أن تبقى مؤسسة تربوية وتعليمية.

على أن استعمال الأطراف السياسية للأطفال وتلاميذ وطلاب المدارس في إظهار حجمهم في الساحة السياسية يدل على أن هذه الأطراف ليست ذات أهمية بنظر الكبار ولا تأثير لها فيهم.

أوقفوا إرهاب الملثمين في المدارس

شهدت مدينة عدن خلال الأيام الماضية اقتحام ملثمين للمدارس وإرهاب إداراتها وطلابها وإجبارهم على مغادرة المدارس وهذا عمل لا يمت للديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي بصلة ولا علاقة له بالتظاهر السلمي .

من حق المواطنين أن يتظاهروا ويعتصموا سلمياً وسنتضامن مع حقهم في التعبير عن آرائهم بالوسائل السلمية ونرفض أي شكل من أشكال العنف ضد المتظاهرين أو المعتصمين .. ولكننا لن نتضامن مع أحد يمارس الإرهاب المعنوي ويقتحم المدارس بوجوه مقنعة لإجبار الطلاب على قطع الدراسة والخروج إلى الشارع ، ومن حق الجميع أن يمارسوا حقوقهم الدستورية علناً وبطرق سلمية ولكن ليس من حق أحد أن يخفي وجهه خلف لثام أو قناع ويرهب الطلاب والمدرسين لأن هذا عمل خارج عن القانون ويمنعه الدستور ولا علاقة له بالحريات.

ومن واجب المجتمع قبل الأجهزة الأمنية أن يتصدى لهذه الممارسات الإرهابية التي تروع أبناءنا وبناتنا وأطفالنا في المدارس وتجبرهم على الخروج إلى الشارع بواسطة أشخاص ملثمين .

الديمقراطية لا تعني التخريب والإرهاب .. وإذا كنا نرفض تخريب الممتلكات العامة والخاصة فإننا نرفض الإرهاب المعنوي باسم الديمقراطية والتعبير عن الرأي .

تأصيلا لقيم النزاهة والمساءلة

مركز الشفافية يدرب في ذمار على مبادئ الرقابة وتقييم الأداء

من فعاليات اختتام الدورة التدريبية

ذمار/ ذكرى جوهر:

اختتمت ظهر يوم أمس الأربعاء فعالية الدورة التدريبية حول آليات وأساليب المتابعة والرقابة على المشاريع الخدمية والتنموية والأداء الانتخابي التي ينظمها مركز الشفافية للدراسات والبحوث بالتعاون مع الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية والتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية مستهدفاً خمس محافظات وهي: الأمانة، ذمار، المحويت، شبوة، حضرموت ، المحويت.

وقد عقدت الدورة تحت شعار« معاً لتأصيل مبادئ الشفافية وقيم النزاهة والمساءلة» والتي أتت بحسب كلمة الاختتام التي ألقتها الأستاذة الهام عبدا لوهاب رئيسة مركز الشفافية ضمن برنامج «مشروع النزاهة» الذي ينفذه المركز بهدف رفع الوعي والمعرفة لدى أعضاء المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني و الإعلام بآليات وأساليب التقييم والمتابعة والرقابة للأداة الاقتصادي والسياسي للمشاريع والأنشطة التنموية والرقابة السياسية والانتخابية، وأهمية وضع المشاريع والبرامج التنموية والسياسية والانتخابية على أساس اجتماعي متساو بين الجنسين (ذكور وإناث)، و تطوير قدراتهم بنظم المساءلة والمحاسبة والرقابة الانتخابية وتمكينهم من تحليل وإعداد التقارير التقييمية والرقابية، و المعرفة الحقيقية والعميقة بأسباب وطرق الفساد الاقتصادي والسياسي وأشكاله المختلفة وآثاره السلبية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعيش بكرامة واستقرار، والعمل على إرساء قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

وكان الأخ عبدالكريم محمد دعمان وكيل مساعد محافظة ذمار قد أكد في كلمته على أهمية عمل منظمات المجتمع المدني مع المجالس المحلية و الاعلام ومؤسسات الدولة المختلفة لزيادة ثقافة المجتمع تجاه الفساد ، معتبراً تغيير ثقافة المجتمع ايجابياً تجاه الفساد مهمة وطنية يجب أن يقوم بها كل فرد في المجتمع ولا تقتصر على فئة او جهة بعينها، مشيرا إلى وجود أنواع مختلفة من الفساد السياسي الأخلاقي الإداري وعلينا جميعاً عدم احترام المفسدين وكشفهم ، خاصة ونحن في اليمن نعمل على بناء مجتمع ديمقراطي خال من الفساد والمفسدين.

ويدرب في الدورة المدربون اليمنيون م/ نبيل عبدالحفيظ ماجد المدير التنفيذي للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي ورئيس تحالف منظمات المجتمع المدني للشفافية ومكافحة الفساد، والاخ عبدالكريم البازلي الخبير في التوعية الانتخابية والنظم الانتخابية.

يشار أن مركز الشفافية للدراسات والبحوث، يعنى بقضايا التنمية بمختلف مجالاتها وإرساء وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والشفافية والنزاهة والحكم الرشيد والتشبيك المدني و المناصرة لقضايا المجتمع المختلفة بهدف تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

(الحلقة الاخيرة)

المشهد السياسي من الداخل

علي حسن الشاطر

رابعاً: من الخطأ تصنيف هذه الجماهير التي مثلت الغالبية الساحقة المستقلة في انتماءاتها والمشاركة في هذه المسيرات، على أساس من الولاءات والقناعات الحزبية، ومن الخطأ أيضاً تقسيمها أو فرزها في جبهتين متناقضتين ومتصادمتين على أساس من التناقضات والصراعات الحزبية السائدة بين السلطة والمعارضة، فالجماهير التي خرجت هنا او هناك تمتلك قواسم مشتركة جامعة ودافعة لخروجها إلى الشارع، متمثلة في المصالح الوطنية العليا، وفي الأمن والاستقرار، ومطالب الإصلاح والتغيير والتجديد، وإن اختلف الطرفان في الآليات والوسائل السلمية الديمقراطية اللازمة لذلك.

فالطرف الأول يرى هذه الآليات في التعديلات الدستورية وإجراء الانتخابات في وقتها المحدد، وهو بذلك يعبر عن مخاوفه من مخاطر دخول البلد في حالة من الفراغ الدستوري، المفتوح على مختلف التداعيات والاحتمالات السلبية الخطيرة، التي لا تنحصر آثارها ضمن الإطار الحزبي الضيق بقدر ما تصيب الوطن والمجتمع بأسره.. والطرف الآخر يتبنى نفس الشعارات الإصلاحية ومطالب التغيير السلمي، ولكنه يبحث عن ضمانات لنجاحها وشموليتها، ويرى في الحوار والوفاق السياسي آلية عملية لتحقيق ذلك.

هذه الجماهير بروحها الوطنية الوحدوية الجامعة والوثابة تمكنت في هذه التظاهرات من إيصال رسالة واضحة بما تريده، وهي بالضرورة تتجاوز كافة الشعارات والاعتبارات والحسابات والمصالح الحزبية الآنية والقاصرة، نحو أبعاد وطنية استراتيجية شاملة تؤمن حاضر ومستقبل الأجيال اليمنية.

لقد أعلنت الجماهير عن مطالبها وقناعاتها، وأفسحت المجال للأحزاب والنخب الحزبية السياسية في السلطة والمعارضة، لتخرج رؤوسها المدفونة تحت ركام الشعارات والمشاريع السياسية الصغيرة، وإعادة قراءة الواقع، وأحداثه وتطوراته بمصداقية وشفافية والتعاطي معها بمسؤولية وحرص، والبحث عن برامج وسياسات واقعية، وآليات عمل وطنية مشتركة.. بمقدورها الإجابة عن أسئلة المستقبل واحتياجاته عوضاً عن إضاعة الوقت وإهدار الطاقات الوطنية، في قضايا خلافية ثانوية ذات طابع حزبي، لا تمت بصلة إلى القضايا الوطنية الجوهرية.

خامساً: المسيرات والاعتصامات التي تمت حتى الآن، كانت مرخصة ومنظمة بشكل مسبق ومحددة مساراتها وإطارها المكاني والزماني، وتضافرت فيها جهود الجهات المنظمة لها مع جهود أجهزة الأمن التي نجحت في حمايتها وتأمين سيرها وفعالياتها دون حوادث أو تجاوزات مخلة بالأمن، وقد نجحت أجهزة الأمن وانتشارها المكثف في عزل هذه المسيرات عن بعضها البعض بسياج أمني قوي، هذا المشهد السياسي الجماهيري، المشحون بالعواطف والحماسة السياسية والقناعات والشعارات الخاطئة المتناقضة والمتصادمة مع بعضها البعض، وجدها البعض أحد المظاهر الديمقراطية الحضارية في التعبير السلمي عن الحقوق والمطالب، أصحاب هذه الرؤية التفاؤلية اسقطوا من اعتباراتهم خصوصيات الواقع اليمني ومستوى تطوره الثقافي والسياسي، وتعقيداته الاجتماعية والسياسية، وتركيبته القبلية المتصارعة المتخمة بمختلف أنواع الأسلحة المنتشرة داخل كل بيت في الحواضر والبوادي دون استثناء، وكيف أن أبسط خلاف بين المواطنين حول قضايا تافهة يتحول إلى شجار سرعان ما تستخدم فيه الأسلحة البيضاء أو النارية.

سادساً: ما شاهدناه في المسيرات المنظمة والمخططة والمحروسة بشكل جيد، هو عفوية الجماهير وغضبها، واندفاعها وحماستها، ونزعتها الفوضوية، وهذه المظاهر وإن كانت تعبر عن مخاطر التعبئة السياسية الخاطئة، فإنها تمثل في الوقت ذاته مؤشرات واقعية لما يمكن له أن يحدث، إذا نجحت محاولات البعض في تحريض الجماهير وخصوصاً الشباب على الخروج إلى الشارع على غرار ما يجرى في تونس ومصر، أو الدفع بالمسيرات المرخص لها في اتجاهات غير مرغوبة ومنزلقات فوضوية خطيرة قد تخرج الشارع السياسي الجماهيري عن حالة الاتزان وإطلاق طاقاته وقواه التدميرية الهائلة من عقالها لتتصادم مع بعضها وتدمر ذاتها ووطنها ومستقبلها، هذه المظاهر الحضارية الديمقراطية كما يصفها أو يتصورها البعض وما تخللها من حالات استثنائية قليلة من المشاجرات والمشادات بين الشباب، ألقت بظلالها القاتمة على المشهد السياسي الوطني، ومثلت كوابيس مخيفة، في نفوس كل الوطنيين اليمنيين ممن يقرأون ويستوعبون الواقع بشكل صحيح، ولا غرابة في أن يضعوا أيديهم على قلوبهم خوفاً من المصير المجهول الذي ينتظر وطنهم جراء المغامرات السياسية لبعض النخب الساعية إلى اختزال الوطن وتقزيمه لتضعه في كفة ومصالحها ومشاريعها في الكفة الأخرى، مستخدمين عباءة الديمقراطية ومؤسساتها وتشريعاتها، وحقوق الإنسان والآلية الإعلامية الخارجية وخطابها التحريضي أدوات للدفع بالبلد نحو منزلقات العنف والفوضى المدمرة.

سابعاً: في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح للأعوام (2006م- 2013م) جاء التأكيد على رفضه المطلق للتمديد ومختلف أشكال التوريث وإعادته التأكيد على هذه الحقيقة السياسية في مثل هذه الظروف والتطورات الوطنية والعربية، وهو ما فتح شهية بعض القوى التقليدية القديمة والمتخلفة على السلطة وإعادة الحياة إلى مشاريعها السياسية السلطوية الميتة، وما برحت تعد العدة لمحاولة الانقضاض على النظام الجمهوري، وإعادة سيطرتها على السلطة في لحظة غفلة أو انشغال أو ضعف أو تمزق قوى الثورة والمجتمع الديمقراطي الحديثة وفتح الباب لاحتمالات العودة بعجلة التاريخ والتطور عقوداً إلى الوراء.

ومما لا شك فيه أن الاستمرار في الدفع بالأوضاع نحو المزيد من إحكام الانسداد السياسي المفضي بالوطن إما إلى الاختناق الاجتماعي والموت السياسي، وإما إلى الفوضى والانفجار المدمر يمثل أحد أهم الخيارات العملية التي ستمكن هذه القوى المأزومة من استعادة سيطرتها على السلطة، باعتبارها القوى المؤهلة والمستعدة كامل الاستعداد لجني ثمار الفوضى المدمرة التي ينادي بها البعض لاسيما إذا استشعرت أي ضعف أو خلل أو تراجع في وظائف ودور وقوة ووحدة مؤسسات الوطن الدفاعية والأمنية.

ثامناً : إن أبسط غلطة حتى وإن كانت غير مقصودة في الحسابات السياسية للأحزاب والنخب السياسية الوطنية في السلطة أو المعارضة في مثل هذه الظروف من شأنها أن تفتح نافذة صغيرة لأعمال الفوضى والشغب والعبثية والغوغائية، وبمقدور هذه القوى النفوذ من خلالها للانقضاض على النظام الوطني الديمقراطي وتدمير كل ما تم تشييده من صروح وانجازات وطنية خلال العقود المنصرمة من عمر الثورة في أيام معدودة.. وهذه القوى المأزومة المكبل فعلها وجرائمها وخططها ومشاريعها بجبروت واقتدار ويقظة مؤسسة الدفاع والأمن الضامن الوحيد والأكيد لعبور الوطن بأمان نحو المستقبل المنشود.. هذه القوى مع الأسف لا زالت تستمد قوتها وقدرتها التدميرية من طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه ومن خلاله، حيث لا زالت ثقافته وأعرافه وعلاقاته وولاءاته محكومة إلى حد بعيد بالتركيبة القبلية المتناحرة المدججة بالأسلحة، ونزعتها الغريزية الحربية وثقافة الفيد المترسبة في وعيها وقناعاتها وسلوكها وردود فعلها المحكومة بأولويات مصالحها وولائها المطلق لذاتها وكيانها العصبوي الضيق ورموزها القيادية التقليدية بكل ما تمثله من خيارات ومشاريع سياسية، هذه الحقائق البدهية يمكن قراءتها على أرض الواقع وأحداثه وإشكالاته، وفي الخارطة السياسية الوطنية التي أفرزتها التجارب والتراكمات الثقافية والسياسية والعملية الديمقراطية حتى الآن حيث الحضور القوي والفاعل لرموز هذه التركيبة السكانية القبلية وهيمنتها على المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حساب غيرها من القوى المدنية المعاصرة.

تاسعاً: ولضمان الحفاظ على كل ما صنعته نضالات اليمنيين وكدحهم السلمي وتضحياتهم الجسيمة عبر عقود طويلة، وفي الوقت ذاته الاستمرار في عملية الإصلاحات وتغيير وتطوير السياسات التي تخدم مصالح الوطن وتعظم مكاسبه ومنجزاته بأقل قدر من التكاليف والخسائر والهزات الاجتماعية السياسية مع قدر أوفر من شروط وعوامل النجاح وضمانات عدم الارتداد، جاءت مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التي أعلنها في 2 فبراير الجاري التي دعا فيها القوى الوطنية الحديثة إلى الحوار والوفاق السياسي وصياغة رؤية وطنية مجمع عليها بالإصلاحات والتطويرات والتغييرات المطلوبة في الآليات والسياسات التي يحتاجها الوطن والعمل المشترك على تنفيذها والحيلولة دون وصول البلد إلى حالة الانسداد السياسي المقلق وقطع الطريق أمام كل القوى المتربصة ومنعها من تحقيق أهدافها.

عن/ صحيفة «الرياض» السعودية

مصدر أمني : عناصر من مديرية خولان تطلق الرصاص في ساحة بوابة جامعة صنعاء

صنعاء / سبأ:

صرح مصدر أمني بأمن أمانة العاصمة أن عناصر من مديرية خولان من المتواجدين في ساحة بوابة جامعة صنعاء يتبعون المدعو خالد القيري قامت بإطلاق النار بشكل عشوائي بين المعتصمين ما أدى إلى تدافع المعتصمين ونتج عن ذلك إصابة ثلاثة من المعتصمين باصابات طفيفة وثلاثة من رجال الأمن بإصابات مختلفة ولايزالون في المستشفى لتلقي العلاج .

وأشار المصدر إلى أن الأجهزة الأمنية تقوم بمتابعة الجناة لضبطهم وتقديمهم للعدالة .

محافظ ذمار يطمئن على حالة شاب تعرض لإصابة جراء عمل فوضوي

العمري والعنسي خلال تفقدهما الشاب عبدالله الوصابي

ذمار/ سبأ:

زار محافظ ذمار يحيى علي العمري أمس ومعه أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة مجاهد شايف العنسي، الشاب عبد الله حسين الوصابي الذي يتلقى العلاج حاليا بمستشفى الوحدة التعليمي بمدينة معبر إثر تعرضه للاعتداء من قبل عناصر فوضوية خلال مسيرة لأحزاب المعارضة أمس في مدينة ذمار.

ونجمت الإصابة جراء الدفع به تحت عجلات قاطرة كانت تسير في الشارع الرئيسي من قبل بعض الأفراد أثناء مشادة كلامية بسبب الاختلاف في الرأي ما أدى إلى إصابته بعدة كسور في ساقيه.

وقد استمعا إلى شرح من مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان عبد السلام الأحصب ومدير عام المستشفى الدكتور عبدالله غسان عن العمليات التي أجريت للشاب الوصابي في المستشفى من قبل فريق طبي كوبي ويمني متخصص في جراحة العظام، لترميم الكسور والإصابات التي تعرض لها.

وحث العمري والعنسي إدارة المستشفى على تقديم الرعاية والعناية الطبية اللازمة للشاب..معبرين عن استنكارهما لهذه الجريمة الشنعاء المتمثلة في دفع الشاب تحت عجلات القاطرة لا لشيء إلا لتمسك الشاب المصاب برأية الرافض لأي ممارسات قد تدفع بالوطن نحو الفوضى والعنف والفتن .

وجددا تأكيد رفض السلطة المحلية بالمحافظة لأعمال البلطجة التي قد يمارسها البعض خلال المسيرات السلمية لأي حزب كان.. لافتين إلى التوجيهات الصارمة التي وجهتها الأجهزة بالمحافظة لسرعة التدخل وفض الاشتباك الذي وقع أمس بين بعض من أنصار المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في المحافظة والعمل على حماية المتظاهرين بما يكفل لهم حرية التعبير السلمي عن آرائهم وفقا للنهج الديمقراطي الذي أرسى دعائمه فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

وحثا الأجهزة الأمنية في المحافظة على مواصلة الجهود في هذا الشأن على أكمل وجه دون توان في متابعة أية عناصر فوضوية قد تعتدي على من يمارسون حرية التعبير السلمي باعتبارها أعمالاً مرفوضة من الجميع .

إلى ذلك تفقد محافظ ذمار والأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة, أحوال نزلاء أقسام الرقود في المستشفى ومعظمهم من المصابين جراء الحوادث المرورية في طرقات المحافظة إضافة إلى الحالات التي أجريت لها عمليات وتدخلات جراحية في الباطنية وحالات من أمراض الكبد.

ووجها بتقديم الرعاية الطبية الكاملة لهم والتعاون مع بعض الحالات التي لا تستطيع تحمل النفقات العلاجية من خلال تقديم مساعدات مالية وعلاجات وأدوية من مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة.

رافقهما خلال الزيارة وكيل المحافظة المساعد محمود الجبين .